

مرفق للمساعدة الفنية للحكومة اللبنانية/ المركز الاقتصادي والاجتماعي
الخطة الاستراتيجية لفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢١

محضر مناقشات مجموعة التركيز الرابعة مع ممثلي المهن الحرة، والمؤسسات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية
في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
التاريخ: ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٩
المكان: المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المشاركون: وُجّهت دعوة إلى مشاركة في هذه المجموعة إلى ٢٤ عضواً من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي،
شارك ٤ أعضاء فقط.

أسم العضو	القطاع	الهيئة	رقم الهاتف	البريد الإلكتروني
أندريه أمين الأعور	٦. معيّن بمرسوم خاص من مجلس الوزراء	الأعمال المصرفية الخاصة (الرئيس)	03/ 393913	Andreaour25@gmail.com
باسم سرحال	٢- المهن الحرّة - الصيدلة	نقابة الصيدلة	03/ 280794	Bassem.serhal.61@gmail.com
نجم خطار	٢- المهن الحرّة - المحامون	نقابة محامي طرابلس	03/ 318908	najemkhatar@hotmail.com
وفاء عبد	٢. المؤسسات الاجتماعية - النقابات النسائية	المجلس النسائي اللبناني	03/ 600588	wafaabed@yahoo.com

النتائج الرئيسية / التعليقات

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنفس الدور الذي تضطلع به المجالس الأخرى في جميع أنحاء العالم، على
النحو المنصوص عليه في الأمم المتحدة.
يجب توسيع نطاق صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتشمل أيضاً القضايا البيئية.
يمكن اعتبار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمثابة برلمان الاقتصادي.

مرفق للمساعدة الفنية للحكومة اللبنانية/ المركز الاقتصادي والاجتماعي
الخطة الاستراتيجية لفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢١

نقاط القوة

أوجد المجلس مساحة للحوار حول بعض القضايا المهمة، مثل البيئة، وسلسلة الرتب والرواتب، والموظفون الذين فقدوا وظائفهم ...
نجح المجلس في إصدار ورقة الأحزاب السياسية، ويجب ممارسة الضغوط اللازمة من أجل تنفيذها.

نقاط الضعف

لا يتمكن المجلس من الوصول إلى النصاب القانوني، ويمكن حلّ هذه المشكلة من خلال اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي وسكايب skype.
تتسم بعض اللجان بالكفاءة المطلوبة فيما تفتقر لجان أخرى إلى الفعالية اللازمة، كما أن بعض الأعضاء لا يتمتعون بالنشاط الكافي.

يتوقّف مستوى نشاط اللجان ومدى إنتاجيتها على رئيس كل لجنة.

إن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو دور استشاري، إلا أن الاستشارات التي يقدمها لا تؤخذ دائماً في الحسبان، وهو ما يؤثر سلباً على حماسة الأعضاء إلى العمل. على سبيل المثال، لم يتمّ التشاور مع المجلس قبل القمة الاقتصادية العربية، ولا قبل تلزيم دراسة ماكينزي. وفي هذا السياق، كان المجلس قد طلب مقابلة أشخاص من ماكينزي (في الهيئة العامة كما على مستوى اللجان والمجموعات صغيرة) وقدم لهم بعض التوصيات. يجب أن تصبح استشارة المجلس إلزامية بالنسبة للحكومة.

تتولّى بعض اللجان مهمة التعامل مع الموضوعات عديدة، غير أنه لا يمكنها معالجة كافة الموضوعات ذات الأهمية. ويجب بالتالي إعادة توزيع اللجان.

تبقى بعض القطاعات غير ممثلة: الممرضات، المنظمات البيئية غير الحكومية ...

لا يعتمد المجلس في عمله على استراتيجية واضحة.

يُعدّ النظام الداخلي للمجلس قديماً ويحتاج إلى المراجعة. وقد يكون من المجدي إجراء مقارنة مع غيره من المجالس الاقتصادية والاجتماعية في العالم لمعالجة هذه المسألة.

يضم المجلس بعض الأعضاء المتقدمين في السن، وتبرز الحاجة إلى المزيد من الممثلين الشباب.

المخاطر

يتفادى المجلس النيابي تفعيل المجلس لفترة أطول، ويغزى ذلك إلى أن المجلس النيابي يرى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي انتقاصاً لدوره. وتعتبر بعض اللجان النيابية أن المجلس يشكّل منافساً لها.

مرفق للمساعدة الفنية للحكومة اللبنانية/ المركز الاقتصادي والاجتماعي الخطة الاستراتيجية لفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢١

غالباً ما يتعرّض المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الكثير من الانتقادات على وسائل التواصل الاجتماعي عندما ينظّم المناسبات، إذ يستنكر الناس عدم تعامله مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يمرّ بها لبنان. كما يرى الكثيرون أن الأعضاء يتقاضون رواتبهم من دون القيام بأي جهد، وقد عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤتمراً صحفياً لشرح وضعه الفعلي. لكن ما يريده الناس هو رؤية نتائج ملموسة.

لم يتعاون المجلس الوطني للبحوث العلمية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يرى أنه يشكّل جهة منافسة. لا ينبغي تهميش العمل الذي يقوم به المجلس ولا الآراء التي يبديها، فمن شأن ذلك أن يفضي إلى ضعف الدافع لدى أعضاء المجلس. ينبغي أن تُصبح مناقشة الحكومة للآراء التي يبديها المجلس مسألة إلزامية. إن الرأي العام اللبناني طائفي ومنحاز، وإن كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي صريحاً بشأن أعماله والتحديات التي تعترضه، فقد لا يلقى الدعم اللازم من المجتمع.

تؤثر الانتماءات السياسية والطائفية بشكل كبير على عمل أعضاء المجلس، فهم لا يتعاونون للعمل كفريق واحد.

تعليقات وتوصيات أخرى

وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي خطة اقتصادية اعتمدها الهيئة العامة. وقد عُرضت هذه الخطة على رئيس الجمهورية الذي أكد على ضرورة التشاور أيضاً مع الجهات الفاعلة السياسية الأخرى. تتّصف الدراسات التي يُجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالموضوعية التوافقية، لكنها لا تحظى بالترحيب الكافي من قبل النظام السياسي والطائفي.

عد أحد أعضاء المجلس، وهو من منطقة البترون، إلى تطبيق دراسة حول إدارة النفايات أعدتها اللجنة في البترون. ولكن، لم تُعتمد هذه الدراسة على مستوى الدولة.

كذلك، قُدمت دراسة عن النقل، وهي تتميز بفعالية أكبر من حيث التكلفة من الدراسة المقدّمة من البنك الدولي، ولكن لم يتم اعتمادها، كما لم تحظى بالترويج اللازم.

يستعين الملجأ بجهات خارجية لرعاية ودعم المناسبات التي ينظمها.

على المجلس أن يبذل جهوداً إضافية لتسليط الضوء على العمل الذي يقوم به.

يجب أن يُطلع المجلس وسائل الإعلام بالقرارات التي يتّخذها والدراسات التي يعدّها من خلال المؤتمرات الصحفية.

عندما يواجه البلد نزاعاً ما، يتعيّن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يبادر تلقائياً إلى تقديم خطة بديلة.

يجب أن يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي خطة سنوية تتضمن مشروعين أو ثلاثة مشاريع ذات أولوية.

يجب على المجلس الترويج لأعماله على وسائل التواصل الاجتماعي.

لا بدّ من تحديد مواعيد اجتماعات الهيئة العامة مسبقاً للعام بأكمله لضمان مشاركة الأعضاء.

مرفق للمساعدة الفنية للحكومة اللبنانية/ المركز الاقتصادي والاجتماعي
الخطة الاستراتيجية لفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢١

يجب العمل على إيجاد قدر أكبر من التنسيق والتبادل بين اللجان.

أمثلة على النجاحات

نظّم المجلس مؤتمراً سياحي في ١٩,٠٣,٢٠١٩ بحضور ٥٠٠ مشارك في الجلّتين الافتتاحية والختامية، و ٣٥٠ مشاركاً خلال جلسات النقاش وفترات الغداء. وقد حصد هذا المؤتمر ٨٥٠ مشاهدة على وسائل التواصل الاجتماعي. تعمل لجنة السياحة حالياً على تطوير تطبيق. العمل الذي طال قطاع تكنولوجيا المعلومات بالتعاون والتنسيق مع نقولا الصحنوي (Berytech) ونديم الجميل (اللجنة تكنولوجيا المعلومات النيابية) ينسقان مع المجلس. قدمت كافة اللجان خططها فور تشكيلها.